نظرة الآخر للوطن والمواطن الليبي وهويته (1949-1962): النظرة الفرنسية نموذجاً

هَرْفِيّة محمود علي محمّد - جامعة طرابلس - ليبيا

المُلَّخصُ:

من منطلق أن الهُويّة الوطنية هي الانتماء إلى وطنٍ معينٍ، وأن قوامها هو الارتباط الجماعي للبشر بهذا الوطن؛ فإن هذا البحث يتناول نظرة الحكومة الفرنسية قُبيْل وفي بدايات مرحلة الاستقلال إلى الهوية الليبية ممثّلةً في الدولة الليبية حديثة التأسيس وإلى المواطن الليبي الخارج من مرحلة استعمارية طويلة ومريرة بهدف استجلاء نظرة الآخر إلى الوطن الليبي وإلى المواطن الليبي وهويته وارتباطه بهذا الوطن؛ متخذاً من الحكومة الفرنسية نموذجاً لهذا الآخر.

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يستند على تقارير رسمية كتبها دبلوماسيون فرنسيون مكلّفون بمتابعة الوضع الليبي والدولة الليبية الوليدة ورفع توقّعات وتوصيات بشأنها إلى السلطات الفرنسية؛ وهو بالتالي يعكس السياسة الحقيقية لفرنسا بعيداً عن الخطابات الدبلوماسية ومجاملاتها. يسعى البحث للإجابة على سؤالين؛ هما: ما حقيقة النظرة الفرنسية لدولة الاستقلال الليبية؟ وما حقيقة نظرتها لليبيين ومدى ارتباطهم بالهوية الوطنية الليبية؟ والبحث مبنيٌّ على فرضيةٍ مفادها أن النظرة الفرنسية للمملكة الليبية الوليدة وللمواطن الليبي كانت تنطلق من عقلية استعمارية متعالية تسعى لتحبيط كل دعوةٍ للاستقلال أو لترسيخ هوية ليبية وطنية جامعة.

وقد خلُص البحث إلى إثبات صحة فرضيته؛ وأن النظرة الفرنسية الدونية للوطن والمواطن الليبي تنطلق من عقلية استعمارية تسعى لتثبيت فكرة أن المواطن الليبي لا يمتلك هويةً ولا روحاً وطنية جامعة، وأن الوطن الليبي لا يمثل هوية جامعة لمواطنيه، وأن هذه النظرة كانت مدفوعةً برغبة فرنسا في المحافظة على ديمومة واستقرار نفوذها في الجنوب الليبي باعتبارها رابطا بين مستعمراتها في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء؛ ومدفوعةً كذلك بانزعاجها من تظاهرات الليبيين ضدّها، ومقاطعتهم لبضائعها دعماً للقضية الجزائرية والتي جاءت متزامنةً مع كتابة هذه التقارير.

الكلمات المفتاحية: المملكة الليبية، فرنسا، الهوية الوطنية، استقلال ليبيا، السفارة الفرنسية في ليبيا.

المقدّمة:

على اعتبار أن الهُوية الوطنية هي الإحساس بالانتماء لوطنٍ ولجماعةٍ بشريةٍ معينةٍ، وأن قوامها هو شعور الانتماء المشترك لهذا الوطن ما بين أفراد هذه الجماعة، فإن تطبيق ذلك على الهويّة الليبية يتعلق بشعور انتماء الفرد الليبي للوطن الليبي الذي أُقرّت حدوده الجغرافية ضمن قرار استقلاله رقم 289 الصادر في 21 نوفمبر 1949م. وقد تثار التساؤلات والنقاشات حول الهويّة الوطنية – والتي هي في حالتنا الهويّة الليبية – في أي وقتٍ؛ غير أن فترة تأسيس الدولة هي الأهم والأبعد أثراً.

عليه جاء هذا البحث لاستجلاء نظرة الآخر المتمثل أساساً في الدول الأجنبية المؤثرة في السياسات العالمية حينها للوطن والمواطن الليبي قبيل وفي بدايات فترة الاستقلال، وإلى الهوية الليبية الممثلة في الدولة الليبية حديثة التأسيس وإلى المواطن الليبي الخارج من مرحلة استعمارية طويلة ومريرة. هذه النظرة يمكن أن تكون إيجابيةً تؤكد على وجود هوية وروح وطنية ليبية جامعة تدعم حق الوطن في الاستقلال والوحدة ويمكن أن تكون سلبية تتّسم بالدونية وتنتقص من شأن الوطن الليبي كونه غير مؤهّل للاستقلال وكون المواطن الليبي لا يمتلك هويةً ولا روحاً وطنيةً جامعةً يتشاركها مع جملة مواطنيه. وقد اتخذ البحث السياسة الفرنسية نموذجاً لهذا الآخر.

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يستند على تقارير رسمية كتبها دبلوماسيون فرنسيون مكلّفون بمتابعة الوضع الليبي والدولة الليبية الوليدة ورفع توقعّات وتوصيات بشأنها إلى السلطات الفرنسية؛ وهو ما يعكس السياسة الحقيقية لفرنسا بعيداً عن خطابات الدبلوماسية ومجاملاتها. ويسعى البحث للإجابة عن جملة من التساؤلات منها: ما حقيقة النظرة الفرنسية لدولة الاستقلال؟ وما موقف فرنسا منها؟ ما حقيقة النظرة الفرنسية للشباب الليبي وهويته؟ وما مبررات وخلفيات تلك النظرة؟ وينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن النظرة الفرنسية للمملكة الليبية الوليدة والمواطن الليبي مبنية على عقلية استعمارية متعالية تسعى ما أمكنها لتحبيط كل دعوةٍ لاستقلال ليبيا أو لترسيخ هويةٍ ليبيةٍ جامعةٍ حفاظاً على مصالحها الاستعمارية في المنطقة.

اعتمد البحث على المنهج التاريخي للتتبع الزمني للأحداث، إضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل ما ورد في التقارير الفرنسية واستجلاء خلفيات الأحداث وأبعادها. وبناءً عليه جاء التقسيم البُنيوي للبحث في ثلاثة مباحث وخاتمة هي: المبحث الأول بعنوان النظرة الفرنسية للمملكة الليبية المتّحدة وموقفها من دولة الاستقلال، والمبحث الثاني فجاء بعنوان النظرة الفرنسية للمواطن الليبي وهويته، أما المبحث الثالث فاختص بدراسة المبرّرات والخلفيات الكامنة وراء تلك النظرة.

المبحث الأوّل: النظرة الفرنسية للمملكة الليبية المتّحدة وموقفها من استقلال ليبيا

يعود الوجود الفرنسي على الأراضي الليبية إلى فترة الحرب العالمية الثانية بإعلانها احتلال إقليم فزّان في 23 يناير 1943م الذي اعتبرته مكافأةً لها ونصيبها العادل لانتصارها العسكري في الحرب في صفوف الحلفاء[1]. نظرت فرنسا إلى ليبيا وإلى إقليم فزّان خصوصاً من منظورٍ استراتيجي وأمنيٍ بصفته امتدادا حيويا لمناطق نفوذها في القارة الأفريقية، وجسراً يربط بين مستعمراتها في تونس والجزائر والمغرب وتشاد والنيجر والسنغال، كما اعتبرته أقرب حلقة وصلٍ تربط بين فرنسا "البلد الأم" وبين موانئ البحر الأبيض المتوسط بأفريقيا وسط وجنوب الصحراء[2]. وإلى جانب هذه الأهمية الاستراتيجية، كان للوجود الفرنسي بفزّان أهميةٌ معنويةٌ كبرى بالنسبة لفرنسا؛ ذلك أن احتلال فزّان كان أوّل انتصارٍ عسكريٍّ تحقّقه قوات فرنسا الحرة بمفردها في الحرب العالمية الثانية[3]. كما كانت فرنسا علاوةً على ذلك قلقةً من نشوء دولةٍ مستقلّةٍ تجاور حدود مستعمراتها في تونس والجزائر والنيجر وتشاد وتُلهب روح الاستقلال لدى شعوب هذه المستعمرات.

وبالنظر لتلك الأهمية سعت فرنسا لإطالة عمر سيطرتها وبقائها في إقليم فزّان عن طريق تضييع الوقت واختلاق التّعِلّات خصوصاً وأنها كانت أحد الفاعلين السياسيين في مسار إيجاد حلٍّ للقضية الليبية باعتبارها إحدى الدول المنتصرة في الحرب والمنوط بها واجب الوصول إلى تسويةٍ مناسبةٍ لتصفية المستعمرات الإيطالية الدولة المنهزمة في الحرب. ولذلك، فقد رفضت فرنسا جميع مقترحات التخلّي عن إقليم فزّان، وتشدّدت في تقويض أي مقترحٍ لحلّ أو تسوية مسألة المستعمرات الإيطالية يشمل إقليم فزّان.

استندت استراتيجية فرنسا في ذلك على دعم مخطط تقسيم ليبيا بحيث تحتفظ هي بنصيبها من الكعكة في إقليم فزان. وإذا لم ينجح هذا المسعى فإنها ستسعى لإطالة فترة الوصاية قبل الاستقلال لأطول فترة ممكنة. لهذا وقفت فرنسا مناوئةً لمطالبة بريطانيا الاحتفاظ بإقليم برقة ما لم تحتفظ هي بفزّان، وروّجت لفكرة إعادة طرابلس إلى إيطاليا ووضعها تحت وصايتها. حيث اعتبرت فرنسا عودة إيطاليا أفضل لأمانٍ لمستعمراتها حسب قول مندوبها في جلسة هيئة الأمم المتّحدة المنعقدة في سبتمبر 1949م:

---

(1) للمزيد عن العمليات العسكرية وظروف السيطرة على إقليم فزّان ودوافعها، يُنظر: محمّد رجائي ريان، "الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، مجلة البحوث التاريخية، ع/ 1، س/ 12، يناير 1990م، ص 81-118.

(2) عن تلك الأهمية يُنظر: المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمحفوظات، وحدة الوثائق الأجنبية، ملف بحوث ومقالات مترجمة، مكتب الخدمة الاستراتيجية، فرع البحث والتحليل ر.أ. رقم 12598، تقرير عرض للمصالح الفرنسية والبريطانية في ليبيا، 13 نوفمبر 1944م، ص1-4.

(3) ي. آ. ف. دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره، إيداع للنشر والتوزيع، 1980م، ص 122.

"... ولفرنسا شأنٌ في هذا الموضوع لأنها تجاور طرابلس وفزّان ويهمّنا بطبيعة الحال ألاّ يقع اضطراب على أبواب بلادنا"[4]. ولذلك فقد نشطت الدعاية الفرنسية في فترة وجود لجنة التحقيق الرباعية الدولية التي قدمت إلى ليبيا لاستجلاء رغبات سكان ليبيا نحو الاستقلال في أبريل 1948م؛ حيث نشّطت دعاياتها لإقناع أهالي إقليم فزّان للمطالبة بالانضمام إلى فرنسا أمام اللجنة. ويبدو أن تلك الدعاية قد حقّقت بعضاً من نتائجها، حيث أشار تقرير اللجنة عن منطقة فزّان إلى رغبة 44% من السكان ببقاء حكم الإدارة الفرنسية فيها[5]. واعتماداً على نتائج اللجنة تلك؛ اقترح ممثل فرنسا في مؤتمر وكلاء وزراء الخارجية المنعقد في 17 أغسطس 1948م لمناقشة تقرير لجنة التحقيق الرباعية بتأجيل النظر في القضية الليبية برمتها سنةً أخرى[6]. ورغبةً من فرنسا في ديمومة وجودها في فزّان امتنعت عن التصويت لصالح قرار استقلال ليبيا الصادر من الجمعية العامّة للأمم المتّحدة رقم "289" في 21 نوفمبر 1949م الذي يقضي بأن تصبح ليبيا التي تشمل برقة وطرابلس وفزّان دولةً مستقلّةً ذات سيادة في موعدٍ أقصاه يناير 1952م[7] متذرّعةً في ذلك بحجّة أنها دولةٌ ظهرت قبل أوانها ولم تبلغ مرحلة النضج بعد، ولذلك فهي ليست أهلاً للاستقلال بحسب ما جاء في كلمة المندوب الفرنسي موريس كوف دي مورفيل (Maurice couve de Murvile) أمام الجمعية العامّة للأمم المتّحدة قبل التصويت على القرار؛ حيث قال: "... بأن لجنة التحقيق الرباعية قد بيّنت أن ليبيا لم تبلغ مرحلة النضج لتأخذ استقلالها، وأن فرنسا تعتبر استقلال ليبيا خلال سنتين أمراً غير واقعيّ في ضوء تقرير مفوضيّة القوى الأربعة للتحقيق في المستعمرات الإيطالية السابقة؛ وبناءً عليه فإن فرنسا سوف تمتنع عن التصويت"[8].

---

[4] محمود الشنيطي، قضية ليبيا، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1951م، ص192.

[5] نقولا زيادة (قدم لها وأعدها للنشر)، ليبيا سنة 1948م وثيقة رسمية، بيروت، الجامعة الأمريكية، 1966م، ص150.

[6] سامي حكيم، حقيقة ليبيا، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، 1969م، ص32؛ ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ترجمة وتقديم: عماد حاتم، مراجعة: ميلاد أبوسلامة المقرحي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م، ص294.

[7] للمزيد عن مواد القرار يُنظر: الأمم المتّحدة، دائرة الأنباء والنشر، القسم العربي، رقم 6-1-19، مشروع قرار اللجنة السياسية للجمعية العامّة لهيئة الأمم المتّحدة بشأن مصير مستعمرات إيطاليا السابقة. ص2،1.

[8] أدريان بلت، استقلال ليبيا والأمم المتّحدة (حالة تفكيك منهج للاستعمار) ترجمة: محمّد زاهي بشير المغيربي، ليبيا، مجمع ليبيا للدراسات المتقدّمة، 2020م، ج/ 1، ص291،290.

ورغم أن استقلال ليبيا ووحدتها صار خياراً يكتسب شعبيةً متزايدةً بين الدول وقتها؛ فإن المندوب الفرنسي شكّك في عوامل وحدتها أيضاً قائلاً: "... على الرغم من أن عديد الممثلين قد أكّدوا على أهمية وحدة ليبيا، وعلى الرغم من أن الأقاليم الثلاثة التي تشكّل ليبيا ترتبط بأواصر واضحة، فإنه لا يجب المبالغة في هذه التشابهات وينبغي عدم تجاهل الخصائص المتمايزة، بل وحتى تلك التي تقسّم ليبيا أحياناً..."[9] بل أنه نفى أن يكون بين الأقاليم الليبية أيٌّ من عوامل الوحدة حين قال: "... يبدو أن جميع الوفود مقتنعة بأنها أهلٌ للاستقلال، وأنه لا بد من فترة انتقال، وأن طرابلس وبرقة منفصلتان تماماً ولا تقوم بينهما مصالح تجارية ذات بال..."[10]. وقد نوّه أدريان بلت (Adrian Belte)[11] - مندوب الأمم المتّحدة في ليبيا- عن ذلك في قوله عن فرنسا: "... إنها بامتناعها عن التصويت في الاقتراع النهائي، قد عبّرت بجلاءٍ عن إيمانها بأن إعلان استقلال ليبيا خلال عامين أمر سابق لأوانه"[12]. وقد كان رأي مندوب فرنسا في جلسات الأمم المتّحدة يعبر عن رأي حكومته والأحزاب السياسية في فرنسا؛ حيث صرّح المسيو دورون أحد نوّاب المعارضة في جلسة الجمعية الوطنية الفرنسية المنعقدة في 29 دبسمبر 1952م لاستجواب وزير الخارجية حيال الموقف الفرنسي من استقلال ليبيا قائلاً: "... إن الدولة الجديدة التي خُلقت خلقاً كيفيّاً واصطناعيّاً وقبل الأوان.... إن هذه الدولة تكون خطراً مستمراً لأفريقيا الفرنسية"[13]. وقد ردّ صالح بويصير عضو مجلس النوّاب الليبي على تصريح دورون قائلاً: "... يرى المسيو دورون أن استقلاله كان كيفيّاً واصطناعيّاً ولكنه لم يعلم أنه كان نتيجةً لدماء ودموع وعرق، بل كان نتيجةً لفناء نصف سكانه، كما كان نتيجةً لجهادٍ طويلٍ مريرٍ كابد الشعب أثناءه الويلات وتحمّل من أجله الفُرقات. هذا الجهاد هو الذي أنتج ليبيا. يُضاف إلى ذلك العدل الدولي الذي لم يؤثر فيه موقف فرنسا من تأييد استقلالنا عندما اتُّخذ

---

[9] أدريان بلت، المصدر السابق، ج/ 1، ص199.

[10] خطاب مندوب فرنسا، صحيفة طرابلس الغرب، ع/ 1920، س/ 7، بتاريخ 2 أكتوبر 1949م، ص1.

[11] أدريان بلت (1892-1981م) دبلوماسي وسياسي هولندي شغل منصب المساعد للسكرتير العام لهيئة شؤون المؤتمرات والخدمات العامّة بالأمم المتّحدة كما اشتغل مديراً لمكتب الأبناء والنشر في عصبة الأمم يجيد اللغات الإنجليزية والفرنسية، قد تم تعيينه من قبل الأمم المتّحدة ليكون مفوضاً لها في ليبيا ليساعد الليبيين على صياغة الدستور وتحقيق الاستقلال، للمزيد يُنظر: أدريان بلت، المصدر السابق، صفحة الغلاف.

[12] أدريان بلت، المصدر نفسه، ج/ 2، ص409.

[13] المملكة الليبية المتّحدة، مضابط مجلس النوّاب، الهيئة النيابية الأولى، مضابط دور الانعقاد الثاني 1953/52م، مضبطة الجلسة التاسعة، المنعقدة بطرابلس 29 ديسمبر 1952م، ص 167.

القرار في الجمعية العامّة بثمانية وأربعين صوتاً"[14]. كما علّق النائب مصطفى السرّاج أيضاً فقال: "... وأن ما جاء في تصريحات الفرنسيين يعتبر خطراً على الدولة الليبية وماسّاً بكرامة الليبيين الوطنية"[15].

ولم يكف فرنسا امتناعها عن التصويت على قرار استقلال ليبيا؛ بل إنها استنكرت القرار بعد صدوره؛ حيث أصدر مجلس الجمهورية الفرنسية في 16 مارس 1950م بياناً استنكر فيه قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة بإقامة دولة مستقلّة في ليبيا جاء فيه: "... ثابتٌ أن إنشاء دولة مستقلّة في ليبيا لا يستجيب لتطور السكّان ولا لتطلّعاتهم ولا للظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية للأقاليم المعنية به"[16]. كما تضمّن البيان تصريحاً صريحاً ضدّ وحدة ليبيا، وألمح إلى أن هذا القرار يتعارض مع رغبات السكان ومع المصالح الفرنسية التي تسعى للبقاء في إقليم فزّان، محاولاً أن يبرهن أن إقليم فزّان لا يرتبط ببقية أجزاء ليبيا، حيث جاء فيه: "... فيما يتعلق بفزّان يتعارض مع الإرادة المعبر عنها بوضوحٍ للأغلبية الساحقة من السكان ومع المصالح الفرنسية"[17]. وفي أثناء النقاش في اجتماع الجمعية الوطنية الفرنسية المنعقد في 16 مارس 1950م حاول المجتمعون التوصّل إلى أقرب الحلول التي تحقّق مصالح فرنسا في إطالة المدة الزمنية لبقائها في فزّان، فقال وزير الخارجية روبرت شومان (Robert Schman): "... في هذه الظروف لم يكن بوسعنا الدفاع عن المطلب الذي يهدف لوضع ليبيا تحت الوصاية، لقد كان همّنا الكبير هو تخليص هذا الاقتراح الجديد من الجوانب السلبية التي كان يحملها في طياته، فقد كان الوضع يتعلق بقصر المهلة، فمن جهة أولى لقد كانت المهلة المخصّصة لمنح الاستقلال لهذه الأقاليم قصيرة جداً، إذ اتُفق على مهلة قدرها سنتان فقط، في حين كان في تقديرنا أن مثل هذه الخطوة تستدعي مدة لا تقل عن عشرة أعوام حتى تتمكن هذه الشعوب من الوصول إلى درجة معينة تسمح لهم بتسيير شؤونهم بأنفسهم"[18].

وحتى بعد أن أصبح استقلال ليبيا أمراً واقعاً، سعت فرنسا إلى المحافظة على أهدافها في ديمومة بقائها في إقليم فزّان، فحاولت عرقلة تطورات المرحلة الانتقالية التي أقرتها الأمم المتّحدة لوضع الأسس في البلاد وصياغة الدستور ونقل السلطات من حكومتيّ الإدارة – البريطانية والفرنسية – إلى الحكومة الليبية. فقد عارض

---

[14] المملكة الليبية المتّحدة، مضابط مجلس النوّاب، المصدر السابق، ص171.
[15] المملكة الليبية المتّحدة، مضابط مجلس النوّاب، المصدر نفسه، ص170.
[16] أدريان بلت، المصدر السابق، ج/ 1، ص313؛ يُنظر: بروشين، المرجع السابق، ص327.
[17] أدريان بلت، المصدر نفسه، ج/ 1، ص313.
[18] المصدر نفسه، ج/ 1، ص299،298.

ممثل فرنسا في المجلس الاستشاري للأمم المتّحدة في ليبيا[*] السيد جورج بالاي (Georges Balays) الخطّة التي قدّمها السيد أدريان بلت في جلسة المجلس الاستشاري المنعقدة في 25 أبريل 1950م لإقرار الدستور ونقل الحكم إلى حكومة دستورية في موعدٍ لا يتجاوز الموعد المحدد في قرار الاستقلال بحجّة أن مراحلها جاءت متسارعةً ومتقاربةً زمنياً. وقد كان السيد جورج يحاول عرقلة مسيرة الاستقلال تنفيذاً لتعليمات وزير خارجيته روبرت شومان التي تحثّه على ضرورة العمل على تأخير تنفيذ قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة رقم 289 والحيلولة دون أن تصبح ليبيا دولةً موحّدة ومركزية حتى تتمكن الحكومة الفرنسية من الوصول إلى صيغةٍ تضمن لها حقوقها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة[19]. لذلك تعلّل جورج بالاي بأن التطوّر الدستوري كان سريعاً جداً، بما لم يسمح بوقتٍ كافٍ لحكومته لتكييف سياستها مع الأوضاع المتغيرة[20]. وتنفيذاً لذات التعليمات وفي محاولةٍ لتضييع الوقت أوعز جورج بالاي إلى ممثلي إقليم فزّان في لجنة الواحد والعشرين إلى ضرورة التمسّك بمبدإ انتخاب ممثلي إقليم طرابلس بدل التعيين بأمل أن ينتج عن الانتخاب تنازعٍ يستغرق وقتاً أطول قد يؤدي إلى عرقلة وتأخير إعلان الاستقلال في الموعد المحدّد له ضمن الخطة المعدّة[21].

إضافةً إلى عمليات التأخير ومحاولات إهدار الوقت؛ سعت فرنسا إلى توجيه دفّة الإجراءات نحو تبني نظام الحكم الاتحادي الفيدرالي بدلاً من الوحدة التي نصّ عليها قرار الاستقلال حتى يتسنى لها البقاء في فزّان. ويؤكّد ذلك ردّ وزير الخارجية الفرنسي شومان على أحد النوّاب الفرنسيين في الجمعية العمومية الفرنسية الذي نبّه إلى ضرورة عدم التفريط في إقليم فزّان لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لفرنسا فقال: "... ولكن ألم نتحصّل على الأقل على شكل حكم اتحادي

---

[*] نصّ قرار الأمم المتّحدة رقم 289 بتاريخ 21 نوفمبر 1949م والقاضي باستقلال ليبيا في البند الرابع منه على تشكيل مجلس استشاري يضمّ ستة دول هي: بريطانيا وفرنسا والولايات المتّحدة الأمريكية وباكستان ومصر وإيطاليا بالإضافة إلى ممثل واحد من كل إقليم من الأقاليم الليبية الثلاثة وممثل عن الأقليات لمساعدة الليبيين في نقل السلطة من دولتي الإدارة فرنسا وبريطانيا إلى حكومة ليبية ودستورية، للمزيد يُنظر: عبدالمجيد خدوري، ليبيا الحديثة (دراسة في تطورها السياسي)، ترجمة: نقولا زيادة، مراجعة: ناصرالدين الأسد، بيروت، دار الثقافة، 1963م، ص159، ص163،162.

[19] يُنظر: أحمد مراجع نجم، "موقف فرنسا من التطور السياسي والدستوري في ليبيا في المرحلة الانتقالية 1949-1951م"، مجلة البحوث التاريخية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ع/ 1، لسنة 2014م، ص51.

[20] أدريان بلت، المصدر السابق، ج/ 2، ص555.

[21] يُنظر: أحمد نجم، المرجع السابق، ص60-63.

يسمح لنا بالاحتفاظ بوضعنا في فزّان حيث لم ينسحب من جنودنا ولا جنديٌ واحدٌ"[22]. وهذا دليل على أن تبنى هذا النظام قد جاء في جزءٍ كبيرٍ منه بفعل النوايا والخطط الفرنسية[23]. ولم تكتف فرنسا بذلك؛ بل إنها سعت بالتنسيق مع انجلترا فيما بين دورتي الجمعية العامّة للأمم المتّحدة الرابعة والخامسة إلى الاتفاق على تقسيم ليبيا ببقاء انجلترا في برقة واحتفاظ فرنسا بفزّان، وأن تشبع مطالب إيطاليا بانتدابها على طرابلس[24]. وبناءً على هذا المخطط تقدّم المسيو جاك باردو مستشار وزارة الخارجية الفرنسية في شؤون البحر الأبيض المتوسط باقتراحٍ لدى جمعية المجلس الأوروبي يقضي بتطبيق ما يتعلق بالانتداب الدولي على ليبيا بتوجيه تعليماتهم لمندوبيهم بعرضه في الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتّحدة. وقد علّل باردو تقديمه لهذا المقترح باستحالة تنظيم برقة وطرابلس دون مساعدة أوروبا من ناحية العمل ورأس المال، وتحجّج في ذلك بأن هذه المناطق – حسب وجهة نظره – قد ربطتها روابط مصطنعة برغم الاختلافات الجغرافية بينها، ورغم تفاوت رغبات أهلها[25]. وقد ردّت صحيفة الوطن – إحدى الصحف المحلية الليبية حينها – على هذه التصرفات والأعذار بمقالٍ بعنوان "يا فرنسا لا تغالي" نفى فيه كاتبه أن يكون لفرنسا أي عذرٍ منطقيٍ مقبولٍ في هذا التصرف، وحتى لو وُجد لها العذر بأن تعارض وتمتنع عن التصويت لصالح استقلال ليبيا قبل صدور قرار الأمم المتّحدة التاريخي بأن تكون ليبيا دولة موحّدة مستقلّة، متسائلاً عن ما هو عذرها اليوم وقد صدر القرار بالأغلبية الساحقة وفي ليبيا مندوب ومجلس من هيئة الأمم لتطبيق ذلك القرار؟ وعليه يقرّر كاتب المقال: "أنه ليس لها عذر لا قبل ولا بعد غير مرض الهستيريا الاستعمارية"[26]، ثم يُعقّب على الرأي الفرنسي بأن الرباط الذي يربط بين الأقاليم الليبية رباط مصطنع ولا يتفق مع جغرافيتها ولا مع رغبات أهلها فيقول: "إذا كان هذا هو الحق عند فرنسا فلتعلم أننا على باطل وسنكون في جانب كل باطل يقف ضدها، لقد وقفت فرنسا من قضيّتنا موقفاً معادياً لم تقفه عدوّتنا الأصيلة إيطاليا لأنها عرفت من نحن.... ولعلّ فرنسا في حاجةٍ إلى أن تتعرّف إلينا..."[27]. ثم يستطرد فيقول: "إنهما يعلمان أننا

---

[22] مضابط مجلس النوّاب، مضبطة الجلسة التاسعة، 29 ديسمبر 1952م، مصدر سابق، ص168.

[23] للمزيد يُنظر: مناقشات المفوّض للأمم المتّحدة أدريان بلت مع مقرّر وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، فبراير 1950م، المصدر السابق، ج/ 1، ص305-309.

[24] يُنظر: بروشين، المرجع السابق، ص323.

[25] صحيفة الوطن، ع/ 230، 12 سبتمبر 1950م، ص1.

[26] المصدر نفسه، الصحفة نفسها.

[27] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

في سبيل استقلالنا ووحدتنا حاربنا إيطاليا ثلث قرن، وناصرنا الديمقراطية وهي مهزومة ورضخنا للإدارات العسكرية سبع سنوات، فهل نرضى بعد هذا أن نتجزأ ونداس كالحشرة.... إذن بطن الأرض خيرٌ لنا من ظهرها"[28].

وقد كانت إحدى حجج فرنسا لامتناعها عن التصويت لصالح قرار الاستقلال أن ليبيا غير أهلٍ للاستقلال؛ فهي مناطق فقيرةٌ لا تكفي نفسها، بدائيةٌ في وعيها السياسي[29]. وقد ردّ عدنان كورال ممثل تركيا في الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في جلستها المنعقدة في أكتوبر 1949م منتقداً هذا العذر ومستدلاً في معرض ردّه بتجربة الليبيين في الإدارة أثناء حكم الدولة العثمانية حيث اشترك العديد منهم في الإدارة المحلية لمناطقهم، وفي تمثيل ولاياتهم في مجلس المبعوثين والأعيان العثماني حيث كانت ليبيا تتمتع في الفترة العثمانية بكيان سياسي موحّد فقال: "... بعض البلدان المعنية الآن كانت قبل فترة قريبة جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية. إني سعيدٌ لرؤية التطور السياسي لأيٍّ من هذه الأجزاء من الوطن القديم. وعلى الرغم من هذه الأحداث؛ فقد شارك برلمانيون وممثلين وطنيين من طرابلس فضلاً من ممثلين من بنغازي في إدارة الدولة العثمانية. ومن التناقض ادعاء ممثل بريطانيا حين يقول أن ليبيا ليست جاهزة للاستقلال..."[30]. وقد توافق هذا الرأي مع تقرير لجنة التحقيق الرباعية الذي جاء فيه: "... وهكذا يكون أهل ليبيا قد تمتّعوا بالاستقلال الذاتي ومارسوا وظائفه وتكاليفه ردحاً من الزمن"[31].

ورداً على حجّة فرنسا بعدم نضج ليبيا وتأهُّلها للاستقلال بحجّة افتقارها للفنّيّين لاستغلال أراضيها وإعمارها يقول السيد محمّد الجالي هويسه الأستاذ بالأزهر الشريف في مقالٍ له بعنوان: "استقلال ليبيا" جاء فيه: "... إن هذه الأقوال يطرب لها المستعمر الذي يريد أن يُسوّغ لنفسه بقاء نفوذه بحجّة احتياج البلاد إلى من يُسيّر شؤونها تسييراً يتفق مع مقتضى حياة العصر"[32]. ثم يرى أن سياسة إظهار بلادنا بمظهر الضعف والعجز يُراد منه جعلنا نقبل ببعض الاستقلال ونرضى ببقاء النفوذ الأجنبي ببلادنا فيستطرد قائلاً: "إننا لا نُنكر حاجتنا الشديدة إلى ما نحمي به أنفسنا وإلى ما يمكننا من القيام بشئون أنفسنا، ولكن ذلك لا يجعلنا ننقص قدر بلادنا، أن ما تحتاجه ليبيا من الخبراء والفنيين هو ما يمكن أن يحتاجه أي بلدٍ آخر

---

[28] صحيفة الوطن، ع/ 230، مصدر سابق، ص1.
[29] محمود الشنيطي، مصدر سابق، ص243.
[30] أورخان كولوغلو، العلاقات التركية – الليبية خلال 500 عام، ترجمة: عبدالقادر مصطفى الوحيشي، طرابلس، جمعية الصداقة الليبية التركية، 2010م، ص282.
[31] نقولا زيادة، المصدر السابق، ص37.
[32] صحيفة الليبي، 6 سبتمبر 1951م، ص4.

من البلدان المتمتعة بالاستقلال التام"[33]. ويختم مقاله مُهيباً بالشعب أن يثق في مقدرته على القيام بشؤونه الوطنية ولا يلتفت إلى الأقوال التي يُراد بها الحط من شأنه وإضعاف معنوياته.

المبحث الثاني: النظرة الفرنسية للمواطن الليبي وهُويته

انعكست نظرة فرنسا الدونية للوطن الليبي والذي رأت فيه وطناً غير مؤهّل لأن تقوم فيه دولة مستقلّة على نظرتها لأبنائه فجرّدتهم من وطنيتهم وهويتهم؛ وهو ما يظهر من خلال بعض تقارير السفارة الفرنسية في ليبيا.

من بين كل البعثات الدبلوماسية الأجنبية في ليبيا التي كانت تمارس نشاطاً استخباراتياً ورصداً مكثفاً للتطوّرات السياسية والاقتصادية والثقافية كافة في البلاد، كانت السفارة الفرنسية من بين البعثات الأكثر نشاطاً. وفي ذلك يقول جي بيول بارنيغر (Gepuul Barringer) المستشار بالسفارة الأمريكية في المملكة في تقريرٍ بعث به إلى وزارة خارجيته في 31 يناير 1959م: "... وقد لاحظت السفارة أن البريطانيين واليونانيين، ومما يثير الحيرة الفرنسيين أيضاً يبدون الأوسع اطلاعاً على النشاطات المحلية... ورغم العلاقات المتوترة بين ليبيا وفرنسا فالسفارة الفرنسية في ليبيا تبدو على اطلاع غير عاديٍ بالنشاطات السياسية والاقتصادية في ليبيا"[34]. وقد ظلّ العمل الاستخباراتي الفرنسي نشطاً[*] حتى بعد عقد معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين ليبيا وفرنسا في 10 أغسطس 1955م[35] وجلاء القوات الفرنسية في 30 نوفمبر 1956م.

من بين تلك التقارير، هذا التقرير الهام الذي أرسله بيير سبيلو سفير فرنسا في ليبيا إلى السيد مأويس كوف دي مورفيل وزير الشؤون الخارجية عام 1961م والذي يحمل عنوان "سلوك الشباب الليبي السياسي"[36]؛ يصف فيه السفير الفرنسي ملاحظاته وانطباعاته عن سلوك الليبيين ممن خالطهم أو تعامل معهم من الوزراء

---

(33) صحيفة الليبي، مصدر سابق، ص4.

(34) محمّد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر (دولة الاستقلال في الحقبة غير النفطية 1957-1963م). مج/ 3، بريطانيا، مركز الدراسات الليبية أكسفورد، 2004م، ص 96، 97.

(*) الدليل على هذا النشاط مجموعة التقارير الفرنسية الصادرة عن السفارة الفرنسية بليبيا والمترجمة من قبل إدارة المباحث الجنائية في وقتها. والتي يستدل منها أيضاً على أن عدم الثقة كان متبادلاً بين الطرفين الليبي والفرنسي من خلال مراقبة تحركات السفارة الفرنسية وبريدها.

(35) للمزيد عن بنود الاتفاقية يُنظر: الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتّحدة، ع/ 7، بتاريخ 30 أبريل 1958م، ص 3-35؛ سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا (تحليلها ونصوصها)، بيروت، دار المعرفة، 1964م، ص146، ص154.

(36) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف حضرة السيد الوالي، القسم الخاص، تقارير المباحث الجنائية، ترجمة نصّية لتقرير بيير سبيلو سفير فرنسا بالسفارة الفرنسية بليبيا إلى السيد مأويس كوف دي مورفيل وزير الشؤون الخارجية بإدارة أفريقيا، باريس، رقم 50/ أ. ل.، بتاريخ 19 يناير 1961م بعنوان (سلوك الشباب الليبي السياسي).

والسياسيين وكبار الموظفين في الدولة من جهةٍ، ومن التلامذة والطلبة الشباب من جهةٌ أخرى؛ إذ يقول: "... سنحت لي الفرص في الأيام الأخيرة لملاحظة سلوك الشباب الليبي السياسي، وقد شاهدت التلامذة والطلبة وهم يتظاهرون ضد فرنسا ولصالح (ناصر) وقابلت العديد من الوزراء وكبار الموظفين اتحاديين وولائيين ممن رأى السيد بن عثمان(*) لزاماً عليه أن يعهد لمثل هؤلاء الواصلين إلى الحياة السياسية بالمناصب من بين (جان آراب) أي الشبيبة العربية المعارضة"[37].

مما سبق يظهر أن الأجواء كانت مشحونةً ضد فرنسا وقت كتابة هذا التقرير بدليل قوله "أن الطلبة يتظاهرون ضدها". بدأ السفير بوصف انطباعه على الشبيبة العربية المعارضة فقال: "... وقد أبدوا لي شعورهم ومشاكلهم باللباقة التي يخصّون بها زوّارهم وإن كانوا منافسيهم إلا أنهم أحياناً يُظهرون شراسةً طالما تكون ساذجة وأحياناً غامضة، الأمر الذي ظهر لي أنه يُخفي عُقداً نفسية وتضارباً"[38]. وفي محاولةٍ له لإيجاد تفسيرٍ لهذا التناقض في سلوكهم يقرّر أن هذا راجع إلى أن هناك جيلين متنازعين في ليبيا وأن الشبيبة المعارضة تحاول أن تحدّد موقفها من الجيل الآخر وتقارن نفسها به، لهذا يظهر هذا التناقض فيقول: "... وأول انطباعٍ لديّ هو محاولة تفسير موقفهم هذا على أساس نزاعٍ بين جيلين. والواقع أنهم يحاولون أن يحدّدوا موقفهم بالمقارنة بمن هم أكبر سناً أو بعبارةٍ أوضح بالمقارنة بالجيل الذي يتقلّد في الوقت الحاضر زمام الحكم والذي يضمّ من جهة أخرى أناساً من سن الـ 70 كالملك ومن سن الـ40 كالسيد محمّد بن عثمان"[39].

يعرض كاتب التقرير ما يراه من صفاتٍ في كل جيلٍ من الأجيال فيقول عن الجيل الأول: "... وهذا الجيل لا يزال في ليبيا مكوّناً من رجال سياسيين على الطراز القديم يتولون الحكم وكأنه حق من حقوقهم، وذلك أنهم إمّا إقطاعيون وإما من الأدباء، وعلى الأخص لأنهم أغنياء أو على وشك الإثراء عن طريق مناصبهم"[40]. ثم يستطرد في وصف هذا الجيل فيرى أن أكثر ما يهمّهم من السياسة هو مراعاة مصالحهم الشخصية، ولذلك فإنه ليس لهم انتماء لوطنهم، ولا لعملهم، ولا حتى لدينهم فيقول: "... وفي الواقع أن هؤلاء الرجال لا يدركون معنىً للسياسة إلّا على أساس أنها تخدم مصالحهم الشخصية، ونتيجة لذلك فإنهم يجهلون

(*) يقصد الموظفين في الحكومة الاتحادية أو موظفي ولاية طرابلس لأن كتابة التقارير كانت في بدايات عهد حكومة رئيس الوزراء عثمان الصيد (1960-1963م) قبل إعلان المملكة الليبية الموحّدة 1963م.

[37] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، مصدر سابق، ص1.

[38] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[39] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[40] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أي معنىً للوجدان ووطنيتهم لا تتعدي الصياح لنفسهم ولعائلتهم أو لحاشيتهم. ويبدون في نظر الأوروبيين أنهم يحبّون المال والكسل، إلّا أنهم لا يرون في أنفسهم ذلك لأنهم لا يتصوّرون لأي شيء تصلح النزاهة والجدّ في الشؤون السياسية. وعلى هذا الأساس ليست عندهم مُتناقضات أو عُقد إزاء الأوروبيين وإزاء دينٍ يتكيّف بسهولة على مزاج كل فردٍ"[41].

ثم ينتقل كاتب التقرير ليسجّل ملاحظاته وانطباعاته عن الجيل الآخر حسب تقسيمه فيرى أن الجيل الآخر وهم الشباب الأصغر سنّاً ذوو أحاسيس ومشاعر نحو وطنهم. ونوّه إلى عدم التقليل من مشاعرهم التي تحرّكهم؛ وخصوصاً مشاعرهم نحو حرية واستقلال بلادهم فيقول: "... خلافاً لكهولهم، إن الشباب الليبي لها احساساتٌ وشعورٌ أو على الأقل أنهم يتظاهرون بذلك.... أن أقوى هذه الاحساسات هي الوطنيةُ بدون شكٍ. ومن العبث أن نُقلّل من قوة هذا الشعور عندما نشاهد السيل الجارف الذي تثيره عبارتا "الاستقلال والحرية" في آسيا وأفريقيا"[42]. ثم يتساءل كاتب التقرير عن نوع المشاعر الوطنية التي قد تحرّك أولئك الشباب؛ هل هي وطنية بلادهم ليبيا أم الوطنية العربية القومية أم أنها الأفريقية بحكم أنهم جزءٌ من القارة الأفريقية الأم. فيقول متسائلاً: "... إلّا أنه بالنسبة للشباب الليبي يكتنف هذا الشعور مُشكل: أيُّ وطنيةٍ هي؟ هل هي الوطنية الليبية؟ إنني لست متأكداً أن هذا الوطن المخلوق اصطناعاً والفقير الذي ليس له وزن في العالم هو من الأهمية بحيث يثير حماس أبناءه. أم هي الوطنية الأفريقية؟ لا يوجد هنا أيّ تجانسٍ أو شَبَهٍ بالأفريقيين المُلوّنين الذين يخشونهم ويستنكر بعضهم في الخفاء آثار الدم الأسود الذي اندمج في بعضهم أيام العبيد والذي يظهر غالباً في ملامح بعض الليبيين. أم هي الوطنية العربية؟ إن هذه الوطنية قد تكون بدون شكٍ في نظر الشبّان الليبيين أقوى ضربٍ من الوطنية لولا أن بعض الأحقاد الشخصية أو الجماعية عند الكثير منهم ضد جيرانهم التونسيين والمصريين تُخفّف من حدتها"[43]. ثم يعود كاتب التقرير لُيقرّر بأن أغلب الشباب الليبي يثيره الشعور العربي القومي الذي يغذيه إعجابهم بجمال عبدالناصر الذي قهر دولتين أوروبيتين، لذلك يحلم كلٌّ منهم أن يكون ناصر في بلاده، أو يتمكن بدوره أن يتعامل مع الأوروبيين من مركزٍ رفيعٍ[44]؛ حيث يرى أن هذا الجيل يُكنّ العداء للأوروبيين، ويعلّل ذلك بقوله: "... هذا على ما أخشى هو الشعور الأساسي عند الشباب الليبي. لم تعرف بلادهم

---

(41) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، مصدر سابق، ص2.

(42) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(43) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(44) يُنظر: المصدر نفسه، ص3.

الاستعمار الأوروبي إلا لفترة ثلاثين سنة أضيفت إليها ثلاث سنواتٍ من حرب اشتعلت بين أوروبيين، وإنْ كان ميدانها بلادهم وعلى حسابهم. وهذا وحده كان كافياً لإرساخ هذا الشعور المُعادي للأوروبيين في نفوسهم"[45](*).

ثم يلاحظ كاتب التقرير على الشباب الليبي شعوراً آخر هو الصدق والنزاهة وكره الرشوة والمحسوبية فيقول: "أما الشعور الثاني فهو الرغبة في الصدق والنزاهة والإخلاص وهذا الشعور متوفر لدى جميع الشباب، أو على الأقل يتحدثون عنه بمحض اختيارهم خصوصاً الضُّبّاط الشباب في الجيش وفي البوليس... والشباب الليبي مقتنعون أن القادة المصريين مقياسٌ للفضيلة، ويُطالبون لليبيا برجالاتٍ سياسيين وموظفين لا يُمارسون المحسوبية ولا يتعاملون بنفوذهم ولا يشتركون في الأعمال القذرة..."[46]. غير أن هذا الشباب يُواجه مشاكل كثيرةً؛ منها شطف العيش، كذلك صعوبة الحصول على وظائف حتى للمتعلمين منهم نتيجةً للفساد الإداري والواسطة والمحسوبية، فيقول: "... وأن هذه المشكلة أيْ مشكلة العيش ليست بهيّنة في بلادٍ فقيرة فعلاً. ويجب أن توفّر الدراسة العيش لصاحبها لأن ليبيا لازالت بعيدةً على معرفة خطر عطالة المتعلمين. ومن جهة أخرى فإن الجامعة التي كان عدد طلابها سنة 1954م أربعين طالباً وصل عددهم اليوم أي في 1960م إلى ستمائة طالب. ولا يرى هؤلاء الشبان وسيلةً أخرى للعيش ولرد المصاريف التي تكبّدها أوليؤهم وللوصول إلى درجة ما في مجتمع من الصعب الارتكاز فيه على أساس المقدرة فقط غير الوسائل الفاسدة التي وصل بها أسلافهم"[47].

ثم يُواصل كاتب التقرير تحليل مشاعر الشباب الليبي؛ فيعرض الشعور الثالث الذي يطلق عليه: فكرة التجديد (مودرنزم)[□□]، ويقول: "... غير أنّي أرى أن هذه الحركة التقدمية تثير مشاكل للشباب الليبي وتخلق في أنفسهم التناقض وتسبب لهم عقداً، وللعيش في عالمنا الحديث يجب العمل ومن المستحيل هنا الحصول على سياسيين وموظفين يقضون أكثر من أربع أو خمس ساعات يومياً في مكاتبهم حتى خلال الشتاء، ولذلك تجب الدراسة والقراءة وإن اقتصرت على الصحف، ولم يصادفني أن قابلت ليبيّاً واحداً... إلّا واضطرت أن أشرح له أن استفتاء ثمانية

---

[45] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، مصدر سابق، ص3. يقصد أن ليبيا تعرضت للغزو الإيطالي بين 1911-1943م، وثلاث سنوات الحرب العالمية الثانية، متناسياً سنوات حكم الإدارتين البريطانية والفرنسية!

[*] ملاحظة: بعد هذه الفقرة هناك صفحة مفقودة من التقرير!

[46] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، مصدر سابق، ص3.

[47] المصدر نفسه، ص4.

[**] التجديد أو المودرنزم هو تذوّق ما هو حديث والبحث عن الحداثة.

يناير[*] لم يكن الوسيلة التي توصل إلى تقرير مصير الجزائر، وذلك لأن صحفهم المحلية لم تفهم ذلك هي نفسها وأن صحيفة Correra della Sera times لا يستعملونها إلا كأداة زينة لمكاتبهم"[48].

ثم يُقرر كاتب التقرير بأن رجال السياسة في ليبيا تنقصهم الخبرة وإدراك معنى الدولة والروح الديمقراطية، بل أنهم يفتقرون لأبسط المعلومات عن النواحي الاقتصادية والاجتماعية من السياسة[49]. ويستطرد ليقرّر بأن تلك الخبرات السياسية لا يفتقر إليها سياسيو ليبيا فقط؛ إنما هي حالة عامة للوطن العربي بعمومه، وذلك لأنه – حسب قوله– لم تتهيأ لهم شخصية مثل شخصية مصطفى كمال[**] لتعمل على تطويره وتحويله إلى العلمانية "... منذ زمن طويل والعالم العربي عامة، وليبيا بوجهٍ خاص عرضة للمتناقضات السياسية والاجتماعية والدينية مما يثيره الاتجاه إلى التطور ولم يقم أي "مصطفى كمال" لحلّه حتى الآن"[50].

وبعد أن فصّل كاتب التقرير في تحليله للمشاكل التي تواجه الشباب الليبي ووصف شعورهم ومتناقضاتهم وعُقدهم -على حد قوله– يصل إلى ما يعتقده المشكلة الأساسية للشباب فيقول: "... إن مشكلة الشباب الأساسية كما سلف أن رأينا هي الوصول إلى تقلُّد زمام الحكم بالإطاحة بالجيل القديم الحاكم. وسيصل بعضهم إلى ذلك بالتورّط معه وبعضهم يتحفّز لذلك بانخراطه في المعارضة... إلّا أنّ الأغلبية من هؤلاء الشباب لا ترى وسيلةً أخرى لتحقيق أغراضها غير الثورة"[51]. وبعد تحمّسه للثورة باعتبارها حلاً للوصول إلى الحكم من قِبَل

(*) استفتاء ثمانية يناير 1961م، هو استفتاء طالبت الحكومة الجزائرية المؤقتة بإجرائه لاستبيان آراء الجزائريين في تقرير مصيرهم تحت إشراف الأمم المتّحدة، ريثما يتم تقرير المصير وقد طلب فيه الرئيس الفرنسي الموافقة على مسودة قانون ينصّ على إصلاحات فورية تتيح للجزائريين المشاركة في الحكم، غير أن الاستفتاء تعرّض لعمليات امتناع واسعة، للمزيد يُنظر: صحيفة الطليعة، س/ 2، ع/ 88، 23 أغسطس 1960م؛ س/ 2، ع/ 10، 6 ديسمبر 1960م؛ صحيفة الرائد، س/ 5، ع/ 247، 28 يناير 1961م.

(48) المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، مصدر سابق، ص4،5.

(49) يُنظر: المصدر نفسه، ص5.

(**) مصطفى كمال أتاتورك: هو أحد قادة حروب الاستقلال التركية، ومؤسس تركيا الحديثة، ومعنى أتاتورك (أبو الترك)، قام بتحويل تركيا إلى العلمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية في 1924م، واستبدل الحرف العربي بالحرف اللاتيني، وألغى المحاكم الشرعية، واستبدل القوانين الشرعية بقوانين مدنية. للمزيد يُنظر: عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ط/4، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م، ج/ 1، ص27، ص712؛ صلاح الدين حسن السوري، "التحديث عند مصطفى كمال (دراسة تحليلية)"، مجلة البحوث التاريخية، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ع/ 2، س/ 1981م، ص277-292.

(50) تقرير السفير الفرنسي، مصدر سابق، ص5.

(51) المصدر نفسه، ص 6،5.

الشباب، يعود كاتب التقرير ليُقلّل من تحمّس الشباب لها؛ لأن نشاطهم في ذلك لا يتعدى التظاهر الكلامي والضوضاء المرتجلة التي تظهر من خلال بعض النوّاب الشباب الذين يتبارون في التأثير على الجمهور والحقد على الأجانب، ومن خلال تحويل الطلبة للدورات الدراسية إلى ندوات سياسية للتخلّص من الدراسة أو بالتجمع للتظاهر ضد فرنسا أو لمناصرة ناصر، أو من خلال اضراب عمال الموانئ الذين يُضحّون بخسارة جُزءٍ من أجرهم الضعيف برفضهم تفريغ حمولات السفن الفرنسية[52]. ورغم تقليله من شأن كل ذلك؛ إلا أنه يعود فيتخوّف من تلك التصرّفات فيقول: "... فهم قادرون إذاً على القيام بحركةٍ ما، إلّا أن ذلك يظهر أحياناً بطُرقٍ مُلتويةٍ. لم أرى مظاهرات تتجه ضد الحكومة أو الملك مباشرةً؛ وانطباعي أن ليس هناك تنظيم ولا قيادة للقوات الثائرة في الوقت الحاضر على الأقل"[53].

عقب هذا الوصف، انتقل كاتب التقرير إلى تصوّر وقوع سيناريو مختلف ليس في الحسبان قائلاً: "... ولا يُستبعد في الواقع أن يحصل في يوم من الأيام نتيجةً لحادثٍ طارئٍ أو لطعنةٍ قاتلة، كما يحدث أحياناً في العالم العربي أن يجد شباب الجيل نفسه في الحكم فجاءةً"[54]؛ فيتساءل: إذا ماانتقل الحكم فجاءةً إلى أيدي متطرفين يخاطرون بتوريط ليبيا في الطريق التي يبدو أن بعض البلدان الأفريقية تسلكها في الوقت الحاضر، والتي تؤدي إلى الفوضى والدكتاتورية والفقر المدقع والحرب الأهلية والتدخل الأجنبي، أيستطيع الغرب أن يعمل شيئاً للحيلولة دون ذلك[55]؟ ثم يُحاول أن يجيب عن هذا التساؤل فيقول: "... أعتقد أنه يستطيع ذلك، يجب على الغرب من جهة مساعدة الجيل القديم للبقاء في الحكم وأن يرتبط بالشباب. ومن جهة أخرى، ينبغي على الغرب أن يساعد الشباب على التغلّب على عُقَدِه وأن يحُلّ مشاكله ومتناقضاته ليُلطّف من شعورهم وإحساساتهم. وفيما يتعلق بالقومية، لا يكفي الغرب بإفهام الشباب الليبي أنه منحه استقلاله نهائياً، وأن (ناصر) يجب عليه أن يحذو حذو الغرب نفسه؛ بل ينبغي أن يُبرهن بالإعمال أنه إنما يأتي للعمل في ليبيا ولاستخراج البترول منها لا لصالحه الخاص فحسب؛ بل كذلك لصالحه وصالح بلاده"[56]. ثم وجّه نظر الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا إلى التخفيف مما أسماه العُقَد لدى الشباب الليبي باستيعاب أعدادٍ كبيرةٍ منهم في العمل لديها لتحسين أحوالهم المادّيّة وبالتالي رفع معنوياتهم وإرضاء رغباتهم

[52] تقرير السفير الفرنسي، مصدر سابق، ص6.
[53] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[54] المصدر نفسه، ص7.
[55] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[56] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ونـزع الجهـل والكسـل عـنهم[57]. كمـا وجّـه نظـر بـلاده لإيجـاد الحلـول للشـباب والتخفيف من معاناتهم عن طريق تعليم اللغة الفرنسية للأطفال، والتوسّع في المِنح الدراسـية لفرنسـا، ومـنح المسـاعدات الفنيـة، وكـذلك إيفـاد الأسـاتذة ممـن يُكوّنـون الأجيال من الطلبة؛ لأن ذلك قد يسهم في التخفيف من عُقَدِهم نحـو الغرب؛ خاصـةً أنـه بإمكـانهم إيجـاد فـرص عملٍ تُرفـع بهـا مكـانتهم عنـد رجـوعهم؛ مـع أنـه أبـدى اسـتغرابه لعـدم تعلّـق بعـض الشـباب الليبيـين الـذين سـبق وأُوفـدوا إلـى فرنسـا بهـا: "... إنـي قـد اندهشـت مـن أن معظـم الشـباب الـذين أُرسـلوا إلـى فرنسـا علـى أسـاس المُنح الجامعية أو على أساس المساعدات الفنيـة يُبـدون أوّل الأمـر إحساسـاً مخلصـاً للصداقة الفرنسية، وبعد الاستقرار في ليبيا يفتـر إحساسـهم. إنهـم عاشـوا فـي فرنسـا دون قلقٍ على المستقبل، وكانوا يتقاضون مبالغ المُنح دون أن يفكّـروا ادخـار شـيءٍ منها، ووجدوا أنفسهم في راحةٍ تامّـةٍ بـين أنـاس مـن رجـالٍ ونسـاءٍ لا يُعيـرون للـون بشرتهم أي اهتمام، شاهدوا بلاداً تتقدّم وتزيد في حضارتها بصورة طبيعيـة وبـدون الكلام عن ذلك تقريباً. وحقاً إن الجو الليبي قد استوعبهم بسرعة"[58].

وفي ختام التقرير بيّن السفير الفرنسي أن دراسته لسلوك الشباب الليبي القاسـي والحلـول التـي قدّمها يمكـن أن تُسـهم بعـض الشـيء فـي التخفيـف مـن الفجـوة بـين الليبيين والفرنسيين، وتخفّف من عُقدهم نحـو فرنسـا ونحـو الغـرب، وبالتـالي تمتـين العلاقات الليبية الفرنسية خاصـةً إذا ما تغيرت الأوضـاع في ليبيا، وانتقلت مـن عهد الطفولة إلى مرحلة الرشد فيقول: "... هذا ولا شيء يُمكّن من الاستعاضـة عن هذا الاتصـال الشخصـي مـع فرنسـا ومـع الغـرب. وإذا خرجـت ليبيـا مـن عهـد الطفولـة خلال عشرين أو ثلاثين سنة وتراجعت أفريقيا من السير في الطريق الخطـرة التـي يبـدو أن بعـض شـعوبها يجُرّونهـا إليهـا، فحينئـذ يصـبح أولئـك الأشـخاص الـذين منحناهم المساعدات الدراسية رؤساء بحق في بلادها التـي تكـون قد بلغت الرشـد، وبالنسبة إلينا أصدقاء بدون شك بفضل معلوماتهم الفنية وذكرى فرنسـا لـديهم، ومـا استوعبوه من أفكارنا وتقاليدنا العتيدة أثناء وجودهم بين ظهرانينا"[59].

مما سبق، يتبيّن أن السفير الفرنسـي ظـلّ يحمـل ذات النظـرة الدونيّـة التـي نظـر بها سابقوه من السياسيين الفرنسيين قُبيل استقلال ليبيا. وقد بقت تلك النظرة الدونيّة تُرافق ما خطّه من ملاحظات حتى آخر فقرةٍ في تقريره والتي جاء فيها: "... وإنـي أعتذر لهذه الوزارة عن إسهابي في هذا التقرير وأن مـا شـاهدته فـي عقليـة وسـلوك الشباب الذي يعيش في هذا البلد الفقير المتأخر..."[60].

---

[57] يُنظر: تقرير السفير الفرنسي، مصدر سابق، ص8.
[58] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[59] المصدر نفسه، ص9.
[60] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المبحث الثالث: مبرّرات النظرة الفرنسية للوطن والمواطن الليبي

بناءً على ما سبق يظهر أن النظرة الفرنسية الدونيّة للوطن والمواطن الليبي قد استمرت منذ مناورات فرنسا لمنع أو تأخير استقلال ليبيا أواخر الأربعينات وحتى وقت كتابة هذا التقرير أوائل الستينات عام 1961م؛ وهو العام الذي بدأ فيه تصدير النفط، وكانت فيه فرنسا وغيرها من الدول الغربية تتسابق للمشاركة في فُرص التنقيب عنه والاستفادة من خيراته والعمل فيه. فما هي مبررات هذه النظرة؟

تميّزت السياسة الاستعمارية الفرنسية قديماً وحديثاً باستغلالها للبُعد الثقافي مدخلاً لنفوذها السياسي والعسكري. وقد قيل: "إن الهوية مُعطىً حضاريٌ وافدٌ من التاريخ، تتوسّل به السياسة فتتكئ عليه أو تستثمره أو تناور به"[61]. لذا، لم تذخر فرنسا وسعاً في الاستثمار والمناورة بالتشكيك في الوطن والمواطن الليبي وهويته لتحقيق أهدافها وتثبيت مصالحها الخاصة.

كان همّ فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية المحافظة على مستعمراتها في تونس والجزائر والسنغال وتشاد وفي جنوب الصحراء. وعلى هذا الأساس سعت بكل السُّبُل للاحتفاظ بإقليم فزّان لأهميته الاستراتيجية بالنسبة لتلك المستعمرات. كذلك، كان لفرنسا سبب إضافيٌّ يدعوها إلى التشكيك في أهلية ليبيا للاستقلال هو خوفها من انتقال دعوات التحرّر والاستقلال إلى مستعمراتها المجاورة لليبيا. وقد أبرز أوّل سفيرٍ أمريكيٍّ في ليبيا هنري فيلارد هذا العامل حين قال: "... إن فرنسا فقط لم تكن راغبةً في أن ترى الظهور المفاجئ لدولةٍ مستقلّةٍ على تخوم شعوبٍ عربية أخرى ذات مُيولٍ قوميةٍ في المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا"[62]. كما أكّد هذا المعنى أدريان بلت مفوّض الأمم المتّحدة في ليبيا بقوله: "...مع ذلك تَمثّل العامل الأهم في خوف فرنسا من سلسلة ردود الأفعال التي تنطلق من أقاليم المغرب الفرنسية نتيجةً لحصول ليبيا على استقلالها بطريقةٍ سريعة جداً"[63].

وقد سعت فرنسا إلى نشر دعايتها بأن الدولة الليبية المُزمع التصويت على استقلالها تفتقر إلى عوامل الوحدة بين أطرافها وأنها غير مؤهّلة للاستقلال مُتجاهلةً حقيقة أن الشعب الليبي وقد فَنِيَ نصف سكانه في مقاومة الغزو الإيطالي رافعاً شعار "وطني وديني" مُدركٌ بوعي أو بدون وعي لهويته الوطنية المتميزة عن الدولة المستعمرة. فقد أعادت الحرب الليبية الإيطالية تشكيل الهوية الوطنية

---

[61] يُنظر: عبدالسّلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي (دراسة وتوثيق)، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م، ص231، ص259.

[62] هنري سيرانو فيلارد، مذكرات أوّل سفير أمريكي في ليبيا (ليبيا: المملكة العربية الجديدة في شمال أفريقيا)، ترجمة: عثمان الجبالي، مراجعة: محمود لاشين، منشورات شركة المدى، ليبيا، 2013م، ص63.

[63] أدريان بلت، مصدر سابق، ص293.

الليبية من خلال توحيد الجهود ضد العدو المشترك، وكان الغزو الإيطالي بداية التحدي للوحدة الوطنية وتشكيل الهوية الليبية[64]. وقد نوّه السفير الأمريكي بتأثير الغزو الإيطالي في نمو الشعور الوطني فقال: "... ويجب التذكير هنا أن عرب ليبيا لم يُطوّروا ما يشبه الحس القومي قبل الحرب العالمية الثانية إلّا في جانب واحد وهو مقاومتهم للغزو والاحتلال الإيطالي"[65]. وبخلاف ساحات المعارك ضد الإيطاليين، فقد ترددت في قاعات الاجتماعات والمؤتمرات التي انعقدت داخل الوطن وخارجه كلمة "الوطن" و"الأماني الوطنية" و"الأمّة الطرابلسية" وغيرها من المعاني والتعابير التي تؤكّد الرابطة الوطنية المشتركة[66]. ويظهر الوعي الوطني كذلك في وسائل الإعلام في تلك الفترة؛ حيث ترددت الكتابات التي تشيد بالوطنية وتدعو لحب الوطن والذود عنه. ومثالٌ لذلك مقالٌ لجريدة اللواء الطرابلسي بعنوان "المدينة والحرية" جاء فيه: "... لأن حب الوطن قوة نورانية مركزها القلب مستمدّةٌ من الوجدان النزيه، والعقل الكامل والنفس الطاهرة المنزّهة عن شوائب الحسد والغرض.... ولولا قوة ذلك النور وتأثير ذلك الحس لما رأيت ولا سمعت على وجه الأرض معنىً لقوميةٍ ولا وطنيةٍ، ولا سارت الركبان بأحاديث مفاخر العظماء الذين رفعوا أعلام أوطانهم في الماضي والحال"[67].

برز هذا الخطاب الوطني واضحاً وجليّاً أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها؛ فقد كانت جميع الأحزاب والهيئات السياسية التي ظهرت في ليبيا تحمل شعارات تؤكد على بناء الدولة الوطنية ووحدتها بحدودها الطبيعية، وسادت في برامجها وأدبياتها مفاهيم ومفردات الوطن، والحرية، والشعب، والأمّة، والوحدة الوطنية، مُبلورةً نُضجاً سياسياً لدى أبناء الشعب[68]. وقد ظهرت الهوية الليبية الوطنية الجامعة بشكل جليّ ورسمي في خطاب الاستقلال في 24 ديسمبر 1951م والذي جاءت افتتاحيته بـ"يسرّنا أن نُعلن للأمّة الليبية الكريمة"[69] مخاطباً الأمة الليبية التي تتشكل من الجماعة السكانية التي تقطن المنطقة الجغرافية المُعلن عنها بمختلف طوائفها وأعراقها وإثنياتها[70].

---

(64) للمزيد يُنظر: طالب الدغيم، التأثيرات الكولونيالية في بناء الهوية الوطنية (كيف أثرت مرحلة الاستعمار الإيطالي 1911-1942م في الهوية المشتركة لأبناء البلاد الليبية برقة، طرابلس وفزّان)، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2020م.

(65) هنري فيلارد، مرجع سابق، ص88.

(66) للمزيد يُنظر: سالم الكبتي، المجهول من تاريخ ليبيا: إدريس السنوسي الأمير والملك (وثائق دوره السياسي والوطني)، بنغازي، دار الساقية للنشر، 2013م، ج/ 1، ص248،247، ص250،249.

(67) صحيفة اللواء الطرابلسي، ع/ 25، مارس 1920م، ص1.

(68) يُنظر: نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الإيطالي حتى الاستقلال، القاهرة، المطبعة الكمالية، 1958م؛ رجب حراز، "الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال – الإمارة – الوحدة 1946-1948م"، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ع/ 6، يونيو 1975م، ص45-93.

(69) يُنظر: نفس الخطاب، جريدة الليبي، س/ 1، ع/ 19، 27 ديسمبر 1951م، ص1؛ سالم الكبتي، المصدر السابق، ج/ 2، ص981.

(70) صحيفة الصريح، ع/ 2، 21 مايو، 1951م، مقال بعنوان (أمة تُبعث).

أمّا مبرّرات انطباعات كاتب التقرير عن المواطن الليبي فلا يمكن فصلها عن الموقف الفرنسي الموتور والمشحون بفعل الموقف الليبي المؤيد حكومةً وشعباً للثورة الجزائرية، ووقوف الليبيين إلى جانب الشعب الجزائري منذ بداية ثورته في 1954م. فقد اتخذت الثورة الجزائرية من مدينة طرابلس مقرّاً لمنظماتها ولجان جمع التبرعات؛ كما تفاعل الشعب الليبي مع كل مجريات الثورة فخرجت المظاهرات العارمة دعماً وتضامناً مع الشعب الجزائري الذي يتعرّض لكافة أنواع الإبادة والعنف من قِبَل الاحتلال الفرنسي[71]. ولاشك أن هذه الأجواء قد أثّرت على نظرة السفير للشعب الليبي، كما أثّرت قبلاً على الصحف والمجلات الفرنسية التي نشرت إحداها ربورتاجاً صحفياً عن ليبيا تحت عنوان (عندما تتظاهر مملكة العميان ضد الفرنسيين). وواضحٌ أن المجلة تعني (بمملكة العميان) المملكة الليبية المتّحدة؛ حيث أوردت إحصائيةً للشعب الليبي أفادت فيها بأن عشرين في المائة من الليبيين نصف عميان، وعشرة في المائة منهم مصابون بالعمى التام[72]. إن ظهور هذا المقال بهذه اللغة يعكس النظرة العدوانية لفرنسا تجاه الشعب الليبي؛ ذلك أن المعايرة بالمرض لا تظهر إلّا من عدوٍّ لدودٍ. فقد بنى المقال مقاربته على الانتشار الواسع لمرض التراكوما (Trachoma) المُعدي الذي يصيب العيون بين أبناء الشعب الليبي[73]. وبدلاً من أن تساهم فرنسا في حملةٍ صحيةٍ لعلاجه جعلت من المرض نقيصةً تُعاير بها الشعب الليبي.

والجدير بالذكر أن تاريخ هذا التقرير الذي صدر في 19 يناير 1961م قد تزامن مع بدايات تنفيذ إعلان المقاطعة الليبية للبضائع والمنتجات الفرنسية والتي انطلقت مع بداية شهر يناير 1961م[74] دعماً للثورة الجزائرية من جهةٍ، واستنكاراً للتجارب النووية التي تجريها فرنسا في الصحراء الأفريقية جنوب ليبيا والجزائر من جهة أخرى[75]. فقد تصدّرت الصحف المحلية إعلانات ودعوات المقاطعة؛ فجاء في إحداها: "...إن تعاملنا مع فرنسا ليس إلّا مساهمةً في تقوية الاستعمار الفرنسي، وليس إلّا طعناً للثورة الجزائرية من الخلف. لنقاطع البضائع

(71) يُنظر: صحيفة طرابلس الغرب، 6 يناير 1956م، ص1.
(72) يُنظر: صحيفة الرائد، 2 يونيو 1956م، ص4، مقال بقلم المواطن الليبي بعنوان (فرنسا والزبدة.. والدماء).
(73) حيث تشير دراسة لمنظمة الصحة العالمية أُجريت في 1956م بأن 60% من سكان ليبيا قد أصيبوا بهذا المرض في أوائل عقد الخمسينيات، للمزيد يُنظر: رقية أحمد سالم عبدالله، الأوضاع الصحية في ليبيا وجهود تحسينها، طرابلس، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2011م، ص173.
(74) يُنظر: صحيفة الرائد، س/ 5، ع/ 240، 10 ديسمبر 1960م.
(75) يُنظر: صحيفة الطليعة، 2 فبراير 1960م، ص 1؛ صحيفة الرائد، س/ 4، ع/ 201، 2 مارس 1960م، ص 1.

الفرنسية، وليمتنع عمالنا عن شحن وتفريغ السفن التي تحمل بضائع فرنسية، وليمتنعوا عن تزويد الطائرات الفرنسية بالوقود. لنمتنع عن التعامل مع المؤسسات الفرنسية، وليتوقف تجارنا عن استيراد البضائع الفرنسية. لتكن مقاطعتنا حاسمةً شاملةً وفي جميع الميادين"[76]. وقد شارك في تلك المقاطعة جميع شرائح الشعب من موظفين، وعمال الموانئ، إضافةً إلى طلبة الجامعة[77]. ولم تقتصر دعوات المقاطعة على الساحة المحلية؛ إذ دعا نقيب العمال في ليبيا نقابات العمال العرب خلال اجتماعهم في القاهرة في 7 يناير 1961م للدخول في برنامج المقاطعة الاقتصادية لفرنسا[78]. وليس أدلّ على تأثّر السفير الفرنسي ببرنامج المقاطعة من كتابته لتقريرٍ خاصٍ عنها جاء بعنوان (المقاطعة المستمرة) في 20 يناير 1961م؛ أي بعد يومٍ واحدٍ من كتابته لهذا التقرير. جاء في تقريره عن المقاطعة: "... لم يصل إلى ميناء طرابلس أو بنغازي أي باخرة فرنسية.. أما في المطار فإن الطائرات و. أ. ت. التي تحمل علامات "ليبيافيا" فهي تواصل خدماتها بانتظام إلاّ أنها لا تستطيع شحن البضائع. ومن جهة أخرى فإن شركات الطيران الأجنبية قد كفّت عن نقل البضائع الفرنسية بناءً على إنذار لجنة المقاطعة"[79]. فلاعجب أن ينصب اهتمام كاتب التقرير في ختامه على تقديم مقترحاتٍ لترويض الشباب الليبي وكسب ودّه لمنع التحركات والمظاهرات المناوئة لفرنسا وسياساتها؛ حيث اقترح العمل على إيفاد الطلبة والأساتذة إلى فرنسا ليكون اتصالهم مباشرٌ بها، ولأنه في يومٍ ما قد يكون منهم قادةٌ للبلاد فيعترفون بفضل فرنسا عليهم، ويعملوا على تمتين صداقتها ورعاية مصالحها: "... هذا ولا شيء يمكن من الاستعاضة عن هذا الاتصال الشخصي مع فرنسا ومع الغرب، وإذا خرجت ليبيا من عهد الطفولة خلال عشرين أو ثلاثين سنة.... فحينئذٍ يصبح أولئك الأشخاص الذين منحناهم المساعدات الدراسية رؤساءً بحق في بلادهم التي تكون قد بلغت الرشد، وبالنسبة إلينا أصدقاءً بدون شك بفضل معلوماتهم الفنية، وذكرى فرنسا لديهم، وما استوعبوه من أفكارنا وتقاليدنا العتيدة أثناء وجودهم بين ظهرانينا"[80].

---

[76] صحيفة الطليعة، 13 ديسمبر 1960م، ص1.

[77] يُنظر: مضابط مجلس النوّاب، مضبطة الجلسة الثالثة، 2 يناير 1961م، برقية اتحاد طلبة الجامعة الليبية بخصوص مقاطعة فرنسا، ص75،74.

[78] يُنظر: صحيفة الطليعة، 16 يناير 1961م، ص1.

[79] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف حضرة الوالي، القسم الخاص، تقارير المباحث الجنائية، ترجمة نصّية لتقرير سفير فرنسا في ليبيا بيير سبيلّو إلى السيد مأوويس كوف دي موفيل وزير الشؤون الخارجية بإدارة أفريقيا، رقم 51/ د. ي.، بتاريخ 20 يناير 1961م بعنوان (المقاطعة المستمرة).

[80] المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، تقرير السفير الفرنسي بعنوان: (سلوك الشباب الليبي السياسي)، مصدر سابق، ص9.

الخاتمة:

خلُصت الدراسة إلى إثبات صحة فرضيتها بأن النظرة الفرنسية للوطن والمواطن الليبي وهويته قد انطلقت من عقليةٍ استعماريةٍ متعاليةٍ كانت تسعى لتحبيط أي دعوةٍ للاستقلال أو لترسيخ هويةٍ ليبيةٍ جامعةٍ حفاظاً على مصالحها الاستعمارية في المنطقة؛ إضافةً إلى جملة من النتائج الأخرى؛ منها:

- أن العلاقات الليبية الفرنسية اتسمت بالتوتر قبل وبعد الاستقلال؛ لأن فرنسا كانت ترغب باستمرار احتلالها لجزءٍ من التراب الليبي في إقليم فزّان، إضافةً إلى موقفها من قضية استقلال المملكة الليبية وامتناعها عن التصويت لصالح قرار استقلالها.
- أن رغبة فرنسا في ديمومة بقائها في إقليم فزّان والذي تعدّه مركزاً حيوياً واستراتيجياً لأمن مستعمراتها في المنطقة جعل منها خصماً لمبدأ تأسيس الدولة المستقلّة، ولذلك حرصت على نشر فكرة أن ليبيا غير مؤهّلة لأن تكون دولةً مستقلّةً؛ إضافةً إلى أن استقلال ليبيا قد يؤدي إلى سريان عدوى الاستقلال إلى باقي مستعمراتها في المنطقة.
- أن تشكيك فرنسا في وطنية المواطن الليبي وهويته وانتمائه الوطني، وبأنه لا يمتلك هويةً ولا روحاً وطنيةً كان في جزءٍ كبيرٍ منه مدفوعاً بردّ فعلٍ على مساندة الشعب الليبي لثورة الشعب الجزائري، وعلى قرارات المقاطعة الشعبية للبضائع والتعاملات الفرنسية التي تزامنت مع كتابة التقرير.
- أن الهوية الليبية موجودة ومتجذرة تاريخياً وراسخة في وجدان الشعب الليبي وإن لم يستطع التعبير عنها بشكل واضح إلا في فترات الخطوب والأزمات كالاحتلال الإيطالي مثلاً.

المراجع:

أولاً: الوثائق الغير منشورة

- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الوثائق والمحفوظات، وحدة الوثائق الأجنبية، ملف بحوث ومقالات مترجمة، مكتب الخدمة الاستراتيجية، فرع البحث والتحليل ر.أ. رقم 12598، تقرير عرض للمصالح الفرنسية والبريطانية في ليبيا، 13 نوفمبر 1944م.
- المركز الليبي للمحفوظات، شعبة الأرشيف، ملف حضرة السيد الوالي، القسم الخاص، تقارير المباحث الجنائية، ترجمة نصّية لتقرير بيير سبيلو سفير فرنسا بالسفارة الفرنسية بليبيا إلى السيد مأويس كوف دي مورفيل وزير الشؤون الخارجية بإدارة أفريقيا، باريس، رقم 50/ أ. ل.، بتاريخ 19 يناير 1961م بعنوان (سلوك الشباب الليبي السياسي).
- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، شعبة الأرشيف، ملف حضرة الوالي، القسم الخاص، تقارير المباحث الجنائية، ترجمة نصّية لتقرير سفير فرنسا في ليبيا بيير سبيلو إلى السيد مأوويس كوف دي موفيل وزير الشؤون الخارجية بإدارة أفريقيا، رقم 51/ د. ي.، بتاريخ 20 يناير 1961م بعنوان (المقاطعة المستمرة).

ثانياً: الوثائق المنشورة

- المملكة الليبية المتّحدة، مضابط مجلس النوّاب، الهيئة النيابية الأولى، مضابط دور الانعقاد الثاني 1953/52م، مضبطة الجلسة التاسعة، المنعقدة بطرابلس 29 ديسمبر 1952م.
- الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتّحدة، ع/ 7، بتاريخ 30 أبريل 1958م.

المملكة الليبية المتّحدة، مضابط مجلس النوّاب، الهيئة النيابية الأولى، مضبطة الجلسة الثالثة، 2 يناير 1961م.

- الأمم المتّحدة، دائرة الأنباء والنشر، القسم العربي، رقم 6-1-19، مشروع قرار اللجنة السياسية للجمعية العامّة لهيئة الأمم المتّحدة بشأن مصير مستعمرات إيطاليا السابقة.
- سالم الكبتي، المجهول من تاريخ ليبيا: إدريس السنوسي الأمير والملك (وثائق دوره السياسي والوطني)، بنغازي، دار الساقية للنشر، 2013م، ج/ 1.

ثالثاً: أرشيف الصحف والجرائد المحلّية

- صحيفة اللواء الطرابلسي، ع/ 25، مارس 1920م.
- صحيفة طرابلس الغرب، ع/ 1920، س/ 7، 2 أكتوبر 1949م.
- صحيفة الوطن، ع/ 230، 12 سبتمبر 1950م.

- صحيفة الصريح، ع/ 2، 21 مايو، 1951م.
- صحيفة الليبي، 6 سبتمبر 1951م.
- جريدة الليبي، س/ 1، ع/ 19، 27 ديسمبر 1951م.
- صحيفة طرابلس الغرب، 6 يناير 1956م.
- صحيفة الرائد، 2 يونيو 1956م.
- صحيفة الطليعة، 2 فبراير 1960م.
- صحيفة الرائد، س/ 4، ع/ 201، 2 مارس 1960م.
- جريدة الطليعة، س/ 2، ع/ 88، 23 أغسطس 1960م.
- جريدة الطليعة، س/ 2، ع/ 10، 6 ديسمبر 1960م.
- صحيفة الرائد، س/ 5، ع/ 240، 10 ديسمبر 1960م.
- صحيفة الطليعة، 13 ديسمبر 1960م.
- صحيفة الطليعة، 16 يناير 1961م.
- صحيفة الرائد، س/ 5، ع/ 247، 28 يناير 1961م.

رابعاً: الكتب العربية والمُعرّبة

- أدريان بلت، استقلال ليبيا والأمم المتّحدة (حالة تفكيك منهج للاستعمار) ترجمة: محمّد زاهي بشير المغيربي، ليبيا، مجمع ليبيا للدراسات المتقدّمة، 2020م.
- أورخان كولوغلو، العلاقات التركية – الليبية خلال 500 عام، ترجمة: عبدالقادر مصطفى الوحيشي، طرابلس، جمعية الصداقة الليبية التركية، 2010م.
- بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ترجمة وتقديم: عماد حاتم، مراجعة: ميلاد أبوسلامة المقرحي، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005م.
- دي كاندول، الملك إدريس عاهل ليبيا: حياته وعصره، إبداع للنشر والتوزيع، 1980م.
- رقية أحمد سالم عبدالله، الأوضاع الصحية في ليبيا وجهود تحسينها، طرابلس، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2011م.
- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، 1969م.
- معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا (تحليلها ونصوصها)، بيروت، دار المعرفة، 1964م.
- طالب الدغيم، التأثيرات الكولونيالية في بناء الهوية الوطنية (كيف أثرت مرحلة الاستعمار الإيطالي 1911-1942م في الهوية المشتركة لأبناء البلاد الليبية برقة، طرابلس وفزّان)، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2020م.

- عبدالسلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي دارسة وتوثيق، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م.
- عبدالمجيد خدوري، ليبيا الحديثة (دراسة في تطورها السياسي)، ترجمة: نقولا زيادة، مراجعة: ناصرالدين الأسد، بيروت، دار الثقافة، 1963م.
- عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ط/ 4، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م، ج/ 1.
- محمّد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر (دولة الاستقلال في الحقبة غير النفطية 1957-1963م). مج/ 3، بريطانيا، مركز الدراسات الليبية أكسفورد، 2004م.
- محمود الشنيطي، قضية ليبيا، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1951م.
- نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الإيطالي حتى الاستقلال، القاهرة، المطبعة الكمالية، 1958م.
- ليبيا سنة 1948م وثيقة رسمية، بيروت، الجامعة الأمريكية، 1966م.
- هنري سيرانو فيلارد، مذكرات أوّل سفير أمريكي في ليبيا (ليبيا: المملكة العربية الجديدة في شمال أفريقيا)، ترجمة: عثمان الجبالي، مراجعة: محمود لاشين، منشورات شركة المدى، ليبيا، 2013م.

خامساً: المجلات والدوريات

- أحمد مراجع نجم، "موقف فرنسا من التطور السياسي والدستوري في ليبيا في المرحلة الانتقالية 1949-1951م"، مجلة البحوث التاريخية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ع/ 1، لسنة 2014م.
- جلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ع/ 145، 2001م.
- رجب حراز، "الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال، الإمارة، الوحدة 1946-1948م"، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع/ 6، يونيو 1975م.
- صلاح الدين حسن السوري، "التحديث عند مصطفى كمال (دراسة تحليلية)"، مجلة البحوث التاريخية، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، ع/ 2، س/ 1981م.
- محمّد رجائي ريان، "الاحتلال الفرنسي للجنوب الليبي وأثره على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، مجلة البحوث التاريخية، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، ع/ 1، س/ 12، يناير 1990م.